

اسم البرنامج: حديث الثورة

عنوان الحلقة: حكومة ثانية بعد الانقلاب، الثورات العربية وحقوق الإنسان

مقدم الحلقة: عبد القادر عيّاض

ضيوف الحلقة:

- أحمد عثمان/عضو جبهة الإنقاذ المصرية
- محمد القدوسي/كاتب صحفي
- هيثم الخطيب عضو حزب الدستور
- عمرو علي/منسق عام حركة 6 إبريل
- غسان شبانة/رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة ماريمونت الأميركية
- ديفد بولوك/مسؤول سابق في الخارجية الأميركية
- رديف مصطفى/ناشط حقوقي سوري
- أسامة خليل/مدير مركز هشام مبارك للقانون

تاريخ الحلقة: 2014/3/1

المحاور:

- أبعاد تشكيل الحكومة المصرية الثانية
- مدى قدرة حكومة محلب على تحقيق تقدم
- الحركات العمالية وأثرها في تطور الحالة السياسية
- وزراء محسوبون على أصحاب النفوذ
- ازدواجية المعايير الأميركية
- انتهاكات ممنهجة وواسعة في سوريا
- انتهاكات متعددة في مصر

عبد القادر عياض: أهلا بكم في هذه الحلقة من حديث الثورة، ما هو وضع حقوق الإنسان في دول الربيع العربي وما مدى تأثيره بالصراع على السلطة وإشكالات إعادة بناء الدولة؟ وهل طرح هذا الملف من القوى الدولية مجرد أداة للضغط السياسي؟ تساؤلات يثيرها تقرير الخارجية الأميركية حول حقوق الإنسان في مختلف دول العالم، نناقش في الجزء الثاني من حلقتنا ما ورد في هذا التقرير حول العالم العربي وتحديدًا في مصر وسوريا، أما في الجزء الأول فنرصد أبعاد تشكيل الحكومة المصرية الثانية بعد الانقلاب والجدل الذي رافق إسناد رئاسة الحكومة إلى إبراهيم محلب وهو أحد المحسوبين على الحزب الوطني المنحل، ومدى قدرة الحكومة الجديدة على تحقيق تقدم على طريق إقامة الاقتصاد المصري من عثرته الراهنة وسط تصاعد الاحتجاجات العمالية وفي ظل وضع سياسي متأزم وقد وصف رئيس الوزراء المصري الجديد حكومته بأنها قتالية ولن تضيع لحظة واحدة دون أن يستفيد الوطن منها على حد تعبيره.

[تقرير مسجل]

فاطمة التريكي: حكومة جديدة في مصر تؤدي اليمين الدستورية في بلد ليس فيه مؤسسة دستورية واحدة على حالها، إلى الغرفة نفسها يدخل وزراء مصريون من جديد لم يختارهم أحد من الشعب وأمام رئيس انتقالي معيّن يعبرون واحدا تلو الآخر في الأحوال السوية يفترض بالمشهد أن يختزن كما هائلا من الفعل السياسي لمجتمع يغير حكومتين في نصف عام لكنه في مصر يبدو مؤشرا صارخا على فراغ تتعدم معه أي دينامية شعبية بصنع القرار ويتجاوز ما يفترض أنها خطوط ثورية حمراء، فعندما جيء برئيس الحكومة الجديد إبراهيم محلب وهو عضو في الحزب الوطني المنحل قلة من السياسيين اكرثت، رحل حازم الببلاوي في لحظة ولم يجد في وداع المصريين غير إخبارهم بأنهم مسؤولون عن النهوض بأنفسهم بما لا يفهم معه ماذا كان يفعل هو نفسه في دوائر تنفيذ النهوض المأمول إذن وكيف يعود وزراؤه إلى كراسيهم من جديد وهم شركاء الفشل الحكومي؟ في مقابل ذلك كان أول إعلان لإبراهيم محلب ما دعاها حكومة مقاتلة أولويتها الأمن ودحر الإرهاب وألقى على عاتق العمال الغاضبين وصغار الموظفين مهمة تاريخية ثانية هي الصبر على الرواتب الهزيلة، بعد أخذ ورد في مضمون التركيبة الحكومية قالت أنباء إنه تركز على المحاصصة وكان فيها لرموز مبارك رأي وقول خرجت المفاجأة بعودة 19 وزيرا من الوزراء القدماء بينهم كل الوزارات السيادية ما عدا المال ومعظم الوزارات التي تواجه إضرابات واحتجاجات عارمة، أبرز الوزراء الجدد حلوا في الصحة والتمويل والكهرباء والقوى العاملة والإسكان والعدل، برأي خبراء اقتصاديين فإن هذه الحكومة لن تستطيع فعل شيء في أزمة مستحكمة مع غياب

الرؤية الاقتصادية مصحوبة بقمع أمني وعنف سياسي، حكومة ستقطع الوقت في انتظار انتخابات رئاسية يزداد المشككون في جدوى الترويج كحالة سحرية لمخلص قادم، فقد أثبتت الشهور الماضية أن الأصوات الحانية ووسائل الدعاية لا تطعم معدة خاوية.

[نهاية التقرير]

عبد القادر عياض: لمناقشة هذا الموضوع معنا في الأستوديو كل من أحمد عثمان عضو جبهة الإنقاذ المصرية وكذلك الكاتب الصحفي محمد القدوسي، أهلا بضييفي الكريمين، نبدأ قبل أن أخوض حول هذا الموضوع مع ضيفي في الأستوديو أتوجه إلى القاهرة معنا من هناك الدكتور هيثم الخطيب عضو حزب الدستور المتحدث باسم اتحاد شباب الثورة، دكتور هيثم ما هي مآخذكم؟ ما هي ملاحظاتكم على هذه التشكيلة على هذه الحكومة؟

أبعاد تشكيل الحكومة المصرية الثانية

هيثم الخطيب: بسم الله الرحمن الرحيم، طبعاً توقيت إعادة تشكيل الحكومة وتبديل رئيس وزرائها من الدكتور حازم الببلاوي إلى المهندس إبراهيم محلب خاصة أننا بالفعل كنا ننتظر إصدار تشريع قانون انتخابات رئاسة الجمهورية هو كان توقيتنا صعباً وغريباً وملفتاً للانتباه، كنا نعتقد أنه بعد أن يكون رئيس جمهورية منتخب قادم أن يكون هناك تعديلات وزارية وتعديل الحكومة كاملة أو أن يكون هناك فعلاً تعديلاً للحكومة بعد الإعلان عن الدستور بعد الاستفتاء عليه ولكن هذا التوقيت كان، التوقيت فعلاً عليه علامات استفهام وعليه علامات تعجب دي النقطة الأولى، النقطة الثانية إن إحنا كنا نتوقع أيضاً تعديل وزارى جوهرى بمعنى تعديل فى الأشخاص القائمين على الملفات الاقتصادية أهمها الملف الاقتصادى والملف الأمنى لأن النهادة إحنا الشارع المصرى يعانى من اضطراب بالحالة الاقتصادية وبالتبعية وأيضاً من تردى الحالة الأمنية خاصة فى مواجهة الإرهاب والانفلات الأمنى فاستمر وزير الداخلية كما هو، الأسماء حتى المعلن عنها للملف الاقتصادى أيضاً التى أنت أعلن عنها للملف الاقتصادى أيضاً غير مطمئنة إنه هي بالفعل قد تستطيع أن تفعل شيء، الأمر الآخر إنه هل هذه الحكومة هي مستمرة بعد انتخاب الرئيس القادم؟ أعتقد لا، أعتقد أن الحكومة سيتم تعديلها وهنا إحنا نتكلم عن فترة لا تزيد عن شهرين.

عبد القادر عياض: لأعود معك دكتور هيثم لما ذكرته فى النقطة الأولى وهو الاستغراب فيما يتعلق بالتوقيت، لم الاستغراب؟ الكثير ربط تغيير الحكومة

بالاضطرابات العمالية أو الجبهة الاجتماعية، لماذا التوقيت يعتبر مريب بالنسبة لك؟

هيثم الخطيب: يعني ما هو المطالبات الفئوية مستمرة منذ 3 أعوام حتى تاريخه، مش نقدر أن نتكلم عن المطالبات الفئوية أنها ظهرت اليوم فقط أو في تلك المرحلة الانتقالية فقط، المرحلة الانتقالية هي امتداد لمرحلة انتقالية سابقة.

عبد القادر عيَّاض: إذن هل لديك تفسير؟

هيثم الخطيب: فإحنا النهاردة هذه المطالبات الفئوية، هل الحكومة الجديدة هي فعلا قدمت حزمة من الحلول لحل تلك الأزمات الفئوية؟ لا هو للأسف لم يحدث هذا، الأمر كله في إطار في تفسيري الشخصي في تفسيرنا الشخصي لهذا التوقيت من التعديل هو مجرد مسكن للمطالبات للأطباء والعمال وغيرها من المطالبات الفئوية بأن تكون لتلك الحكومة لها فرصة النظر في المطالبات وما يستغرق من تلك الفرصة من حوالي شهر إلى شهرين وإعطاء وعود جديدة بأسماء جديدة على الوزارات المعنية بتلك الملفات.

أسباب الإبقاء على وزير الداخلية المصري

عبد القادر عيَّاض: هل لديك تفسير أيضا على الإبقاء على وزير الداخلية وقد أبديت ملاحظة فيما يتعلق بالإبقاء على وزير الداخلية؟

هيثم الخطيب: يعني قطعاً إحنا لنا ملاحظات على وجود وزير الداخلية حتى من وجود حكم الإخوان بأن يستمر وزير الداخلية ده أمر بالنسبة لنا كان من البداية ملفت للانتباه وكنا نعترض عليه، لكن في النهاية نعتقد أن وزارة الداخلية هي مؤسسة لتعمل وفق عقيدة معينة عقيدة قتالية معينة ولكن استمراره أيضا حتى الآن هو برضه لنا ملاحظات عليه ونرفض هذا، كان هناك كوادر عديدة بوزارة الداخلية أجدد بأن تتولى الوزارة في إدارة تلك المرحلة، لكن التفسير لاستمرار وزير الداخلية هو استكمال تلك المرحلة بنفس الشخص الذي لديه الخبرات، خذ المواجهة ضد الإرهاب ويعني شخص خاض التجربة يستطيع أن يستكملها حتى النهاية حتى أن يكون هناك رئيس منتخب.

مدى قدرة حكومة محلب على تحقيق تقدم

عبد القادر عيَّاض: طيب سؤال أخير حتى نتكلم ربما عن مستقبل هذه الحكومة، هذا التغيير هل يحمل في داخله عوامل ربما قد تجعل منه في وضع أفضل مما كانت عليه حكومة الببلاوي؟

هيثم الخطيب: يعني هو إجابة عن هذا السؤال هل الحكومة سيكون لها فرصة من الوقت ومن الحالة الاقتصادية إنها تقوم بهذا؟ لا، بالتأكيد ليست لها تلك الفرصة لن تتاح لها تلك الفرصة، إحنا نتكلم عن شهر إلى شهرين فترة تولي تلك الحكومة ويفترض أن يكون هناك تعديل وأيضا افترضت سؤال في البداية هل هذه الحكومة هي المستمرة أم سيكون هناك تعديل آخر؟ فأعتقد إن لا، الإجابة لا لن تستطيع تلك الحكومة أن تفعل شيء في تلك الفترة القصيرة.

عبد القادر عياض: أشكرك دكتور هيثم الخطيب عضو حزب الدستور المتحدث باسم اتحاد شباب الثورة كنت معنا من القاهرة، أجدد التحية بضيبي في الأستوديو الأستاذ محمد وكذلك الأستاذ أحمد، أستاذ أحمد هل ترى في هذه الحكومة تغيير ومجمل الوزارات السيادية بقت هي هي كما كانت؟

أحمد عثمان: لا لم يحدث فيها أي تغيير دراماتيكي ولم تخرج عن الإطار، افتقدت هذه الوزارة لعدد من الحاجات منها أن ما فيش وجوه شابة، ما فيش وزارات حقيقية تحس إنها تغيرت هو في المجمل ما طلعتش بره الصندوق.

عبد القادر عياض: ملاحظتك وكان مصر تعيش وضع عادي وبالتالي ملاحظتك يعني عادية مع أنه الآن الحديث الدائر في مصر عن أنها حكومة تشبه حكومة الدكتور نظيف، عودة لمن يوصفون بالفلول ابتداء من رئيس هذه الحكومة وإلى كثير من الوزراء وبالتالي النقاش في مصر يختلف.

أحمد عثمان: لا موضوع إنه الفلول ما كان عندنا هشام قنديل كان عضو لجنة سياسات زي ما محلب كان عضو لجنة سياسات فنفس القصة بدأ الأخطاء من عهد الإخوان في هذه الطريقة باللجوء لنفس المجموعة، لكن هنا ما يعطينا بعض الأمل في الموضوع أنها حكومة انتقالية لأن الدستور المصري الجديد الذي أقره الشعب المصري وضع آلية لاختيار الوزارة بعد إتمام الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وبالتالي فهذه الحكومة لن تستمر لأكثر من 3 أشهر.

الحركات العمالية وأثرها في تطور الحالة السياسية

عبد القادر عياض: أستاذ محمد هل هي حكومة أم أن التغيير الذي حدث فقط لامتناس جزء من الحراك الشعبي العمالي تحديدا؟

محمد القدوسي: على الإطلاق، أنا في الأول أو من بأن التصرفات كل تصرف يكون له

مبرر سواء كان هذا المبرر مبررا ينب عن عقل أو عن جنون لكن ما فيش حد يعمل حاجة haphazard كده كيفما اتفق لازم يبقى في مبرر، إيه اللي يخلي عبد الفتاح السيسي حاكم مصر الحالي والفعلي منذ أن وقع انقلاب الثالث من يوليو، إيه اللي يخليه يغير حكومة عمرها لا يتجاوز 15 يوم؟ يفترض أن يفتح باب الرئاسة في 15 مارس يبقى عليه إنه هو يستقيل من منصبه الوزاري، طيب ما يكمل الخمسة عشر يوما، ده سؤال لا بد أن نطرحه، أعتقد أن الإجابة هي.

عبد القادر عياض: هل لك تفسيره له؟

محمد القدوسي: نعم، الإجابة أنني في أمام حكومة القمع المطلق، هذه الحكومة، الانقلاب سلاحه الرئيسي الذي يعتمد عليه هو أنه يصعب الانقلاب عليه يعني هو جاب كل الناس اللي ممكن يعملوا انقلابات وحطهم معه، كويس؟ سلاحه الرئيسي هو أنه يصعب الانقلاب عليه، هو غير مهتم خالص لا بالناس ولا بمطالبهم ولا بالشعب ولا بالكلام ده كله فهو يكرس فكرة القمع دي من خلال الملحوظة اللي حضرتك أبديتها فيما يعرف بالوزارات السيادية مع اعتراض على التعبير لكنه تعبير متداول باقية زي ما هي، محمد إبراهيم عبد الفتاح السيسي درية شرف الدين نبيل فهمي كله باقي كما هو، لكن سلاحظ بقا إنه هو أضيف عليهم مثلا ناهد العشري وزيرة القوى العاملة اللي قالت للعمال قبل كده اخبطوا رأسكم في الحيط فأنا عندي كل الوزراء اللي جاينين بقا بتوع إيه؟ بتوع اخبطوا رأسكم في الحيط وبتوع هذا الخطاب للشعب، إبراهيم محلب نفسه لا إبراهيم محلب في فرق كبير، عصام شرف كمان كان من لجنة السياسات وكان من نظام مبارك، هشام قنديل كان من لجنة السياسات وكان من نظام مبارك، لكن إبراهيم محلب هو واحد ممن غيرتهم ثورة 25 يناير يعني العمال والعاملين في المقاولين العرب كان من مطالبهم بعد ثورة 25 يناير إنهم وقفوا وطالبوا بتغيير إبراهيم محلب لأن إبراهيم محلب هو المتهم الحقيقي في قضية أموال القصور الرئاسية مش مبارك، ليه؟ لأنه قيل إن الفلوس دي اللي ما صُرفت هذه لم تصرف في الواقع وإنما راحت في جيب مبارك، طيب هي الفلوس اللي تتصرف على تجديد القصور تتصرف للمقاول ولا تتصرف للرئيس؟ تتصرف للمقاول يبقى إذن هي تصرفت للمقاول والمقاول أداها للرئيس يعني هي تتصرف باسم، المستخلصات ما بتطلع باسم الرئيس بتطلع باسم المقاول اللي شغال إذن إبراهيم محلب هو المتهم الحقيقي في قضية القصور الرئاسية.

عبد القادر عياض: طيب.

محمد القدوسي: فأنت بالضبط عملت، الأول الوزارة جاءت لها عنوانين أقدر أحطهم

يعني عشان أفهم التغيير ده حصل ليه وحصل ليه في التوقيت ده، العنوان الأول هي وزارة القمع المطلق، والعنوان الثاني بقا هو وداعا جبهة الإنقاذ، ستلاحظ إن كل الوزراء، يعني عزائي الخالص طبعا لهيثم الخطيب دكتور هيثم الخطيب وللاستاذ أحمد عثمان كلاهما ينتمي لجبهة الإنقاذ خالص العزاء وقلنا الكلام ده من أول يوم قلنا إن العسكر زي ما عملوا في 1954 بدئوا بالصدام مع القوى الإسلامية وعلى بال ما وصلنا الستينات كان اليسار كله في المعتقلات.

عبد القادر عياض: ما ذكرته يثار أيضا الآن.

أحمد عثمان: عايز أتكلم الأول في النقطة دي، أولا ما حدش.

وزراء محسوبون على أصحاب النفوذ

عبد القادر عياض: دعني فقط أطرح السؤال يتعلق بمسألة ما تذكره أعتقد فيما يتعلق بالجانب السياسي في هذه الحكومة، إزالة مجموعة من الوزراء محسوبين على تيارات سياسية والإتيان بوزراء محسوبين على أصحاب نفوذ وأصحاب مال ألا يعطي تفسيراً بمنهج سيتم تطبيقه؟

أحمد عثمان: في البداية أنا عايز أقول إن الحكومة اللي فاتت ما كنتش حكومة جبهة الإنقاذ ولا حد قال كده، حازم الببلاوي لما تعين رئيس وزراء تعين بشخصه وجمد عضوية حزب مصر الديمقراطي الاجتماعي اللي هو أحد أعضاء جبهة الإنقاذ ما حدش قال أبدا إن دول وزراء يمثلوا جبهة الإنقاذ حتى منير فخري عبد النور النهاردة مع إنه مستمر في الوزارة لا نقول أنه جبهة الإنقاذ مع إنه حزب الوفد تمام، فدي نقطة لازم تبقى واضحة، النقطة الثانية لو سمحت إنني أنا عايز النهاردة..

عبد القادر عياض: أهل تنكر بأن كل الوزراء المعينين غير محسوبين على جهة سياسية؟

أحمد عثمان: النقطة الثانية بس لو تسمح لي إن أنا النهاردة مش عايز أشارك في الحكومة لسبب أنا داخل على انتخابات وأنا مش بعيد أخطاء الماضي لما هشام قنديل لما كنا نقول عايزين وزارة محايدة هي اللي تدير الانتخابات وده كان سبب انسحابنا من الانتخابات البرلمانية المرة اللي فاتت نحن النهاردة عايزين وزارة ما تبقى محسوبة على أطراف سياسية عشان تبقى في انتخابات نزيهة عايزين وزارة تكنوقراط محايدة تدير العملية الانتخابية عشان يبقى في نزاهة في إدارتها.

عبد القادر عياض: هل هذا الأمر يتعلق فقط بجملة الوزارات المنوي تغييرهم أو تغيير حكومة بأكملها لأن الوزارات الموصوفة بالسيادية ظلت كما هي وبالتالي الأمر فيه نصف ونصف؟

أحمد عثمان: يعني إيه يعني إيه؟

عبد القادر عياض: أنا أتحدث لأنك قلت بأنها حكومة تكنوقراط وليست حكومة مسيسة، ما تم تغييرهم فقط هم عشرة وزراء.

أحمد عثمان: ماشي مين فيهم مسيس؟ ما هو عدد الوزراء اللي كانوا محسوبين على اتجاهات سياسية كانوا سبعة أو ثمانية وما كانوا يقولوا إن نحن وزراء بشخصنا على فكرة فيحني حضرتك كده مش واخذ بالك من العدد أنت فاكرا أنها وزارة حزبية ده مش حقيقة ولا كان.

عبد القادر عياض: أنا فقط اسأل حتى أنقل سؤالي إلى ضيفي..

أحمد عثمان: هم كانوا ثمان وزراء وبصفتهم الشخصية مش بصفتهم الحزبية وعليه فنحن نقول ده جبهة الإنقاذ استأصلت وخرجت ومش عارف إيه ده كلام في غير موضعه تماماً..

محمد القدوسي: لا لا ده كلام بالغ الدقة..

عبد القادر عياض: فقط لا دعني سأعلق على ما قاله الآن من خلال كلامه إما أن تلتزم بالشق الأول من كلامك أن التغيير لم يكن تغيير فهؤلاء غير محسوبين على جهات سياسية أو إجابتك الثانية بأن المرحلة تتطلب بأن يكون هناك وزراء غير محسوبين سياسياً وبالتالي حتى تكون الانتخابات نزيهة.

أحمد عثمان: يا سيدي الفاضل أنا ما قلت إجابة أولى وإجابة ثانية أنا كلامي واضح أنا قلت لحضرتك إي؟ قلت لك أن الأول اللي كانوا مشتركين في اللي أنت تعتبرهم بتوع جبهة الإنقاذ كانوا داخليين بشخصهم لم يقولوا أنهم بتوع جبهة الإنقاذ ولا جبهة الإنقاذ قالت هذه حكومتنا، وقلت الببلاوي جمد عضويته لما دخل الحكومة فمش هي حكومة جبهة الإنقاذ أصلاً، ونحن نزود على كده أن الحكومة هذه كمان ما سعينا أن نحن نتمثل فيها لأنها بالنسبة لنا هي مجرد حكومة انتقالية عايزين حكومة تدير بس المرحلتين الباقيين من خارطة الطريق انتخابات برلمانية وانتخابات رئاسية.

عبد القادر عياض: طيب.

أحمد عثمان: بس فما فيش جزء أول وجزء ثاني هو كله جزء واحد.

محمد القدوسي: شوف يا سيدي..

عبد القادر عياض: ما يقوله فيه جانب من الواجهة البلد مقبلة على انتخابات وتحتاج إلى وزراء غير مسيسين حتى لا يحسبوا على جهة معينة.

محمد القدوسي: اصبر عليه بقى دبوس واحد مهما كان صغير ينفس أكبر بالونة يعني يضربها يخليها تبقى مش موجودة، دي الوقت لو أنا سلمت بأنه منير فخري عبد النور كان داخل بشخصه وأنا أعتقد أن هو داخل لأسباب طائفية مش بشخصه ولو سلمت بأن حازم الببلاوي كان داخل بشخصه وحسام عيسى كان داخل بشخصه كمال أبو عيطة كان داخل بشخصه طيب ليه محمد مرسي ينتمي للإخوان طيب محمد مرسي قال أنه استقال من رئاسة حزب الحرية والعدالة وأنه خرج من قبل من جماعة الإخوان لما عمل حزب الحرية والعدالة طيب ليه محمد مرسي لم يصدق لما قال أن هو خلاص، ليه محمد مرسي النهاردة يتحاكم، جماعة جبهة الإنقاذ هؤلاء في الانقلاب الذي دعموه يحاكموه باعتباره من الإخوان، مش نحن مش أنا كده أمام منطقتنا متناقض للغاية ده نمرة واحد يبقى إذن حكاية الرجل ده أصل الرجل ده قال أنا مش داخل باسم جبهة الإنقاذ واعتمد ده المعيار بتاعي يبقى ده كلام يعني عليه العوض ومنه العوض ده كلام ما يمشي خالص ده نمرة واحد، نمرة اثنين أنا ما قلت أن هذه حكومة جبهة الإنقاذ أنا قلت كان فيها جزء مقدر هو من جبهة الإنقاذ وأن هذا الجزء بالتحديد هو اللي طلع بره ما فيش أي حد ثاني بالمناسبة يعني وزراء جبهة الإنقاذ باستثناء منير فخري عبد النور وهو باق أيضا لأسباب طائفية وأكرر كلهم خرجوا زياد بهاء الدين قبل كده محمد البرادعي نائب رئيس الجمهورية كمال أبو عيطة أقول لك بقى على حكاية أن لا جبهة الإنقاذ ده نحن قلنا أن نحن عايزين وزارة حتى لا نكرر الأخطاء، طيب إيه رأيك أن الدكتور حسام عيسى في تصريح منشور ومتصور في الفيديو وهو من وزراء جبهة الإنقاذ قال أنا فوجئت بخبر إقالة الحكومة من التلفزيون ده برضه ده كان عايز إن هو يخرج الوزراء السياسيين عشان نجيب وزارة محايدة في كلام يتقال في إطار الإنشاء وفي كلام يتقال في إطار المعلومة ما أقوله هو معلومات.

عبد القادر عياض: طيب أيضاً في إطار المعلومة أحد أو أكثر من شخصية في جبهة الإنقاذ قياديين وصفوا ما جرى بأنه إعادة لحكومة الدكتور أحمد نظيف هذا من داخل

جبهة الإنقاذ؟

أحمد عثمان: أنا بس بالأول أعترض بشدة على موضوع أن نحن حاطين الوزير فخري عبد النور لأسباب طائفية مصر ما فيها طائفية مصر فيها شعب مصري واحد من عنصرين مسلم ومسيحي فمصر مش بلد طائفية ولا نحط فيها حسابات طائفية ولا فيها محاصصة طائفية أبداً وركز على هذه النقطة..

محمد القدوسي: عبد الفتاح السيسي والدستور اللي أنت حطتموه يكرس الطائفية أنا سأقول لك حاجة عن 3 مواد فيه.

أحمد عثمان: لا لا ما فيش.

عبد القادر عياض: فقط عفواً ضيفي الكريمين عفواً ضيفي الكريمين أنت قلت كلمة وعلق عليها أيضاً لننتقل إلى صلب الحديث تفضل.

أحمد عثمان: النقطة الثانية بقى اللي نتكلم فيها حضرتك بتقول أن الحكومة عندنا محمد مرسي يقول، محمد مرسي كان له تعهدات قطعها على نفسه في مؤتمر فيرمونت تمام حضرتك تقارن قطعها على نفسه في مؤتمر فندق فيرمونت منها أنه يلتزم أن يبقى في مجلس رئاسي مساعدين له فريق معاون حاجات كده كلها لم يلتزم بها تماماً، محمد مرسي يا ريته كان يقول إن أنا مش من الإخوان ده كان مجرد مندوب في قصر الاتحادية لمكتب الإرشاد لم يكن يأخذ قراراته بنفسه فلا صورة للمقارنة بين الحالة هذه والحالة هذه بتاتا..

محمد القدوسي: ليه ما تحاسبوا البيلوي ليه ما هو مندوب جبهة الإنقاذ في رئاسة الوزراء بالمعيار نفسه!

أحمد عثمان: لأنه ما عندنا هيكل تنظيمي زي الهيكل التنظيمي الصارم اللي يأخذوا فيه الأوامر اللي هو يعلن مبدأ السمع والطاعة اللي هو لا واحد فيه ذهنية وله شخصية مجرد منفس.

عبد القادر عياض: طيب سأعود مرة أخرى للقاهرة وأعود لكما لنواصل هذا النقاش حول هذا الموضوع، معنا من القاهرة أستاذ محمد، معنا من القاهرة عمرو علي منسق عام حركة ستة ابريل، أستاذ عمرو نسمع منك موقفكم تعليقاتكم على هذه الحكومة من حيث التشكيل من حيث التوقيت ومن حيث الأهداف؟

عمرو علي: هو طبعاً من حيث التشكيل نحن أمام تعديل وزارى ما نقدر نقول أن نحن أمام وزارة جديدة وزارة تحتفظ بعشرين من الوزراء اللي كانوا يشكلوا حكومة البيلاوي، كل اللي تغير هم تقريباً حوالي ست وزارات أو سبعة وزارات وبعض الوزارات تم تجاهلها لعدم وجود من يتحمل هذه الحقائق الوزارية ويمكن لحد النهاردة في بعض الوزراء لسه مختلف عليهم رغم حلفه لليمين، بالنسبة للتوقيت وهو مرتبط برضة بفكرة التعديل فالوزارة جاءت لسببين رئيسيين في تقديرنا الخاص السبب الأول أنه يعني وقف الهجوم وتقليل حدة الهجوم على الحكومة بعد ما فشلت حكومة البيلاوي في أن هي تحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بالتالي كان من الضروري أن يحصل تعديل وزارى أو وجود وزارة جديدة عشان تمتص غضب الشارع بشكل كبير في المرحلة الحالية، الجزء الثاني والأهم والأخطر في تقديري هو أن الحكومة حصل فيها تغيير للحكومة استهلاكاً للوقت لحد ما المشير عبد الفتاح السيسي يقرر إذا كان سينزل للانتخابات ولا لا وإن كان البعض يتخيل أنه في هذه الوزارة في هذا التغيير الوزارى في إشارة بالنية أنه المشير عبد الفتاح السيسي مش سينزل الانتخابات نظراً للتأكيدات الكثيرة اللي كانت على لسان الدكتور البيلاوي أنه لم يحدث تعديلات وزارية إلا بعد ما يقرر المشير عبد الفتاح السيسي، وهو طبعاً كل الأمور في البلد أصبحت مرهونة ومؤجلة لحين ما يقر وزير الدفاع إذا كان سينزل الانتخابات ولا مش سينزل الانتخابات، وتهدة للشارع المصري..

عبد القادر عياض: بخصوص هذه النقطة سيد عمرو بخصوص هذه النقطة هل لمنصب المشير عبد الفتاح السيسي بهذه الحكومة وزير دفاع ونائب لرئيس الوزراء علاقة بهذه المسألة أي ترشحه من عدمه؟

عمرو علي: طبعاً هو البلد بقى لها حوالي ثلاثة شهور بتعيش حالة من حالات التكهنات والإشارات الضمنية ما بين المحللين السياسيين والمؤسسة العسكرية لأنه المؤسسة العسكرية أحياناً تبعث برسائل غير مباشرة أنه المشير عبد الفتاح السيسي سينزل وأحياناً أخرى برسائل غير مباشرة إن كان هو سينزل ولا هو مش سينزل، فبالتالي نحن مش نقدر نحدد بالضبط ولكن بتقديري أنه وجوده أو ترقيته من نائب لرئيس الوزراء لنائب لرئيس الجمهورية ده ممكن يكون إشارة ضمنية أنه الرجل مش سينزل الانتخابات الرئاسية ويمكن لأنه الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلد يمكن نكون مش سيسيطر عليه بشكل كبير في تخوفات لدى المؤسسة العسكرية أنه تفقد شعبيتها اللي اكتسبتها في 6/30 من خلال وجود رئيس محسوب على المؤسسة العسكرية ممكن يفشل في وقت قصير زي ما فشل محمد مرسي كممثل للإخوان

عبد القادر عياض: طيب فيما يتعلق بمصير هذه الحكومة في ظل التحديات الموجودة رئيس الحكومة الجديدة وصفها بأنها حكومة قتالية ما تعليقك؟

عمرو علي: هو طبعاً رئيس الحكومة تكلم بشكل بروتوكولي عادي جداً يقوله أي رئيس وزراء بجي أنه نحن سنشتغل أربعة وعشرين ساعة وأنه نحن حكومة قتالية وأنه لدينا تحديات كثيرة نفس الأمر سمعناه من الدكتور الببلاوي لكن في تقديري أنه مصير هذه الحكومة تلخص في جملة رئيسية قالها رئيس الحكومة أول ما أعلن رسمياً أنه كلف بتشكيل الحكومة لما سئل ستعمل إيه مع المشاكل الأمنية الموجودة؟ فقال سندعم جهاز الشرطة معنوياً ومادياً لأن هو بالمعنى الدارج استحملوا كثير يواجهوا مشاكل كثير، ولما تسأل رح تعمل إيه مع الإضرابات العمالية اللي موجودة في الشارع قال رح نتكلم بس العمال رح نخليهم يستحملوا شوية لأن إحنا مش رح نقدر نعطيهم فلوس لأن الإنتاج وافر وأنا أثق بوطنيتهم أن الحكومة الجاي هي حكومة سياسية يعني راح تحاول إن هي تركز على الحلول الأمنية مرة ثانية زي ما عملت حكومة الببلاوي ورح يتم الضغط عليها من قبل وزير الداخلية اللي كل القوى السياسية أجمعت أن هو مش لازم يكمل في منصبه بعد استعدائه لكل التيارات السياسية المدنية اللي محسوبة على 6/30 والقمع الموجود بالنسبة لشباب الثورة والتشويه الذي يحصل الكل تقريبا طالب بتغييره إلا أنه لا زال مستمرا تحت ضغط من جهاز الداخلية واللي برضه رح يضغط على حكومة محلب زي ما ضغط على حكومة الببلاوي لأن هي تتبنى الحلول الأمنية وتهتم بمطالب الشرطة، حكومة الببلاوي قبل ما تمشي زودت معدل المخاطر لألوية الشرطة اللي اعتصموا في كل أنحاء الجمهورية بنسبة 30% في نفس التوقيت الذي كانت نقابة الأطباء عاملة إضراب عشان تزود بدل المخاطر بتاعها اللي هو لا يكمل 20، 30 جنيه، رئيس الوزراء الجديد قال أنه نحن سننتهج نفس السياسة إحنا سندعم الشرطة مادياً ومعنوياً عشان نستمر في الحلول الأمنية ونستمر في قمع الشارع المصري وأن العمال أنا أقول لهم يا جماعة..

عبد القادر عياض: أشكرك من القاهرة عمر علي منسق عام حركة ابريل أستاذ أحمد أعود إلى ما أشار ضيفنا قبل قليل من القاهرة فيما يتعلق بأن هناك تغليب للحل الأمني بل أكثر من ذلك هناك استبعاد لقوى سياسية وبالتالي قد يكون لها موقف مختلف هل ترى هذه الحكومة حكومة إبراهيم محلب أن الحل أممي مع أن الوضع في مصر هو أكثر من ذلك هو جانب كبير منه هو سياسي.

أحمد عثمان: في العموم الحلول الأمنية في المطلق ما هي حل للأزمات لكن إذا ما كنت تواجه تنظيم إرهابي يعتقد أنه قادر بممارسة البلطجة والإرهاب على كسر إرادة الدولة وإرادة الشعب المصري فسيواجه بكل قوة.

عبد القادر عياض: هل التظاهرات العمالية تظاهرات بلطجية؟

أحمد عثمان: لا أنا هنا بفرق بين التظاهرات العمالية والتظاهرات اللي بديرها فصيل الإخوان المسلمين وبعض المتحالفين معه من أجل إثارة الفوضى في مصر ظنا منهم أن هذا هو الطريق لعودتهم للحكم، فالإضرابات العمالية في عمال كثير جدا عندهم مظلوميات ونعترف بها ويجب أن نحنا نحطها في إطار رؤية اقتصادية إزاي نبدأ نحلها تدريجيا لأن مش رح تفدر تحلها مرة واحدة لكن لازم نخلي بالننا أن في بعض المندسين زي مكان الإخوان يتاجروا في الدين في اللي يتاجروا في المهنة لمصلحة الإخوان فيجب نخلي بالننا من هذا.

عبد القادر عياض: من هم تحديدا؟

أحمد عثمان: في بعض العناصر التي تندس في وسط العمال وتحاول أنها تستفزهم وتثيرهم وتشعل الأمور وهم كل اللي في دماغهم مش مصلحة العمال والدليل على كدا..

عبد القادر عياض: ليس هنالك مطالب عمالية حقيقية وإنما هناك مندسين.

أحمد عثمان: أنا بقول حضرتك لا تحور كلامي على غير..

عبد القادر عياض: أنا أسألك وأنت تجيب كيف أحور؟ عفوا عفوا فقط أستاذ أحمد حتى- كما يقول المصريين على مي بيضا- أنا أسأل وأنت تجيب لو قلت كلاما في غيابك لأصبحت أحور أنا أسالك وأنت تجيب المسألة بسيطة.

أحمد عثمان: أنا بقول لحضرتك أنني أنا أعترف أنه في عمال لهم مظلوميات وده لازم يبقى له حل اقتصادي وقلت الكلام ده، وحل تدريجي على جدول زمني لكن في البعض يندس ويقول ويحاول يشعل الأمور في النقابات ويفشل أي محاولة للوصول لحل لأغراض سياسية ودول من الإخوان المسلمين والبعض منهم متناقض يعني لما الأطباء عملوا الإضراب بتاعهم أيام مرسى وُصفوا بالنص بالمخربين والنهاردة تبص تلاقي عناصر إخوانية معروفة في الأطباء هي التي تنصدى للمشهد وهي..

عبد القادر عيَّاض: طيب أستاذ محمد ليست المشكلة فعلا في مصر هي مشكلة أمنية وبالتالي تحتاج إلى حكومة قتالية؟

محمد القدوسي: على الإطلاق مشكلة حكومة الانقلاب هي مشكلة أمنية بس رح أقول أن الدكتورة منى مينا والتي هي كانت من العناصر الطليعية في 30/يونيو والتي هي كانت ضد الإخوان استقالت من منصب أمين عام نقابة الأطباء لأنها رأت أنها مهمة مستحيلة وأنه لا يمكن التعاون مع هذه الحكومة وأن هذه الحكومة جاءت للقمع ولم تأت لتقديم حلول سياسية حتى برضه حتى نسقط الحجج، في النهاردة تقرير مهم قوي في economist البريطانية بقول: جنرالات مصر الأمور تصبح الأسخف على الإطلاق على الإطلاق ليه؟ لأن عبد الفتاح السيسي راهنه الوحيد أن يصعب الانقلاب عليه وبالتالي فإنه يكرس الأمن ويهمل الشعب بالكلية ما في حاجة أسمها شعب، النهاردة لما عمال بتوع التقاوي بتوع كفر الشيخ أنا عايز أقول لك أن أنا عندي مئات العمال في أكبر مركز لصناعة التقاوي أو لتوريد التقاوي في الشرق الأوسط كله أنا عندي مئات العمال يتراوح مرتبهم من 100-300 جنيه وساكنتين على الوضع ده بقي لهم عشرة وعشرين سنة وأنهم مضربين عشان بس يحسنوا الوضع يعني بدل 100 جنية يأخذوا مثلا 300 جنيه ولا 400 جنيه وأن الحكومة سيباهم وقالت لهم اضربوا رأسكم في الحيط بينما زي ما قال الأستاذ عمرو علي أنا زودت الشرطة مليارات الجماعة دول مش رح يكلفوا آلاف الأطباء ما كانوا رح يتكلفوا ملايين لكني أنفقت على حراسة المليارات ولم أنفق على الشعب اقل من ذلك.

عبد القادر عيَّاض: أشكرك الأستاذ محمد القدوسي الكاتب الصحفي شكرا جزيلا لك كما أشكر ضيفي الأستاذ أحمد عثمان عضو جبهة الإنقاذ المصرية شكرا جزيلا لك، في الجزء الثاني من حلقتنا بعد الفاصل نناقش انتقادات الخارجية الأميركية لانتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية خاصة في مصر وسوريا.

[فاصل إعلاني]

عبد القادر عيَّاض: أهلا بكم من جديد، لم تزل قضية احترام حقوق الإنسان محل جدل بين الحكومات والمنظمات الحقوقية وتُثار التساؤلات حول مدى تأثيرها بالمصالح السياسية خاصة في دول الربيع العربي، وقد أفردت لها الخارجية الأميركية مساحة واسعة في تقريرها السنوي حول انتهاكات حقوق الإنسان ولاسيما في مصر وسوريا، حيث انتقد التقرير الأمريكي الإطاحة بالحكومة المنتخبة في مصر والاستخدام المفرط للقوة والقتل والتعذيب وتعليق الحريات المدنية والتضييق على الحريات الإعلامية،

ووصف التقرير الصراع في سوريا بأنه مأساة مروعة وأشار إلى أن النظام ارتكب ما دعاها انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان بلغت ذروتها باستخدام غاز السارين ضد أهداف مدنية، وقد طالبت منظمات حقوقية الإدارة الأميركية بأن تقرن القول بالفعل خاصة في سياستها الخارجية إزاء الدول الحليفة. لمناقشة هذه القضية ينضم إلينا من واشنطن ديفد بولوك المسؤول السابق في الخارجية الأميركية وكبير الباحثين في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ومن نيويورك الدكتور غسان شبانة رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة ماريمونت الأميركية، أهلاً بضيفي الكريمين، أبدأ بالأستاذ الدكتور شبانة فيما يتعلق بـ حتى نفهم كيف تعمل هذه الآلية؟ تقرير وزارة الخارجية ما جاء فيه يتناقض مع المواقف الرسمية الأميركية في البيت الأبيض فماذا عن هذه الازدواجية؟

غسان شبانة: اعتقد بأن التقرير بحد ذاته هو تقرير روتيني اعتمده وزارة الخارجية الأميركية منذ زمن طويل وبدأنا نرى بأن الخارجية الصينية والخارجية التركية والخارجية الإيرانية والخارجية الروسية بدأت كل منهما بتقريرها السنوي لحقوق الإنسان، كي تتهم على الولايات المتحدة الأميركية التي يعي الجميع بأنها بدأت الآن ازدواجية المعايير بالنسبة لانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء الدول. الولايات المتحدة الأميركية تصدر هذا القرار وتقول أنه يوجد هناك حقوق إنسان وانتهاكات لحقوق الإنسان لكنها بنفس الوقت تدعم عسكرياً وتدعم سياسياً ولا تحاول أن تقف أمام هذه الانتهاكات، يعني بالنسبة للشأن السوري والشأن المصري والشأن اليمني والشأن الليبي والشأن التونسي والشأن الهندي والشأن الباكستاني في كل هذه الدول الولايات المتحدة الأميركية تعطي معونات اقتصادية، تعطي معونات عسكرية، تعطي معونات تقنية وتكنولوجية، وكل هذه المعونات أو معظم هذه المعونات تتجه باتجاه انتهاك حقوق الإنسان في هذه الدول، لذلك أنا اعتقد بأن الولايات المتحدة الأميركية حينما تصدر هذه القرارات هي تصدر هذه القرارات فقط لمعيار واحد وهو تهديد هذه الدول بأن لدينا الكثير، يعني لدينا الكثير لكي نعمل إذا لم توقفوا هذه الانتهاكات ولكن نعمل باختيار ونعمل بانتقاء و بانتقائية عالية جداً، ولن نقوم بإيدانكم إذا لم تتعارض سياستكم الخارجية مع سياستنا الخارجية، دعني أقول بأنه بالنسبة للشأن السوري يعني هناك ظهرت في نيويورك تايمز قبل يومين على وجه التحديد بأن خبراء عسكريين قالوا للرئيس أوباما بأنه من الممكن من الناحية التكنولوجية أن يقفوا أو يوقفوا معظم الطائرات السورية من الإقلاع باستعمال سايبير تيك أي بمعنى يعني استعمال الانترنت أو الكمبيوتر لمنع معظم الطائرات السورية من التحليق في الجو وضرب المدنيين، إلا أن الرئيس أوباما قال لا أريد لأن هذه ستكون سابقة قانونية أو سابقة عسكرية، لذلك يعني كان بإمكان الرئيس

أوباما أن يحمي المدنيين في سوريا بدون تدخل عسكري وإنما بتدخل تكنولوجي يعني بنفس الوقت نستطيع أن نقول بأنه في مصر حين يقف جون ماكين ويقول أوقفوا المساعدات الاقتصادية والمساعدات العسكرية عن هذا الانقلاب ويرفض الرئيس أوباما أو تمهين السياسة الأميركية..

عبد القادر عياض: دعني أنقل هذا الانشغال دكتور غسان..

غسان شبانة: لدينا عدم وضوح يعني.

ازدواجية المعايير الأميركية

عبد القادر عياض: دعني أنقل هذا الانشغال إلى ضيفي سيد ديفد بولوك، على سبيل المثال فقط كما ذكر قبل قليل دكتور غسان أو ما سأذكره الآن، تقرير الخارجية الأميركية يصف بما جرى في مصر انه انقلاب على حكومة منتخبة، الموقف المعلن رسميا من قبل البيت الأبيض بأن ما جرى هو إنقاذ للديمقراطية في هذه البلاد، ما تفسير هذا التناقض الصارخ الحاد؟

ديفيد بولوك: الحقيقة أنه هناك عناصر مختلفة داخل الإدارة الأميركية وحتى داخل وزارة الخارجية الأميركية، ومثلا هناك مكتب خاص متخصص بحقوق الإنسان والديمقراطية داخل وزارة الخارجية الأميركية وهناك مكاتب أخرى تختص بالعلاقات الإستراتيجية وبالتعاون العسكري أو بالمصالح المشتركة الأمنية الأميركية مع بعض دول العالم، ولذلك أنا اعتقد أن هذا طبيعي جدا ومفهوم ومعروف إنه هناك خلافات داخلية في الحكومة الأميركية بشأن الوضع في بعض البلدان في العالم وخاصة في دول الربيع العربي وخاصة في مصر، ولكن الحقيقة إنه في النهاية الموقف الأميركي يعتمد على بعض العناصر أو العوامل والدوافع، يحتوي على حقوق الإنسان والديمقراطية وكمات في نفس الوقت المصالح الإستراتيجية الأميركية والمصالح الاقتصادية الأميركية وكذا وكذا ولذلك عندما نرى كما قال..

عبد القادر عياض: ولكن لماذا سيد بولوك سيد بولوك فيما ذكرته الآن..

ديفيد بولوك: نعم

عبد القادر عياض: لماذا هذا التناقض والتضارب فقط في قضايا تتعلق بدول في الشرق الأوسط كمصر أو في سوريا لكن مثلا ما يجري في أوكرانيا..

ديفد بولوك: لا أبدا.

عبد القادر عياض: عفوا فيما يجري على سبيل المثال في أوكرانيا أو فنزويلا الموقف متناغم ومتناسق وواضح بين تقرير الخارجية وبين ما تفعله الخارجية الأمريكية.

ديفد بولوك: لا لا لا بالعكس يا مدير.. الحقيقة إنه إذا شفت مثلا الموقف الأميركي تجاه الصين أنت ستري نقدا عظيما عن حقوق الإنسان وعن عدم الديمقراطية داخل الصين وفي نفس الوقت التقارير والتصريحات عن التزام أميركا بتعاون اقتصادي وأمني مع الحكومة الصينية في نفس الوقت، يعني هذا التناقض طبيعي وهذا كالمعتاد..

عبد القادر عياض: ولكن عفوا الإدارة الأميركية لا تصف..

ديفد بولوك: ولكن ليس هناك أي ازدواجية.

عبد القادر عياض: لا تصف الحكومة الصينية في تقريرها على مستوى الخارجية بأنها دولة غير ديمقراطية بينما يقوم الرئيس الأميركي ويقول بأن الصين ديمقراطية.

ديفد بولوك: لا.

عبد القادر عياض: في النموذج المصري عن نفس الحكومة انقلاب على حكومة..

ديفد بولوك: لا.

عبد القادر عياض: والآخر يقول بأنه إنفاذ للديمقراطية.

ديفد بولوك: لا هذا غلط للغاية يا مدير.. أقرأ من فضلك هذا التقرير وأنت ستري بوضوح إنه أميركا نعم ستصف الحكومة الصينية بأنها غير ديمقراطية هذا واضح وهذا معروف ومفهوم ومشهور، وأقرأ بالموقع الإلكتروني بتاع الخارجية الأمريكية وأنت ستري، هذا مفهوم.

عبد القادر عياض: طيب.

ديفد بولوك: ولكن الحقيقة إنه بشأن مصر بالذات أميركا لقد وصفت الحكومة الراهنة في مصر أنها تتصرف إلى حد ما بانتهاكات لحقوق الإنسان والديمقراطية، كما وصفت الحكومة السابقة في القاهرة حكومة الإخوان المسلمين كما أنها كمان..

عبد القادر عياض: ابقَ معي سيد بولوك ابقَ معي كي نستمتع إلى ضيفنا من الحدود

التركية

السورية المحامي والناشط الحقوقي السوري رديف مصطفى، سيد رديف كيف تنظر إلى هذا التقرير الأميركي الذي يصف الوضع الإنساني في سوريا بأنه وضع مروع وان النظام يقوم بانتهاكات غير مسبوقة خاصة عندما استعمل غاز السارين، هل ترى هذا الموقف الأميركي يتناسق ويتسق مع المواقف والتحريك الأميركي أم أن الوضع هذا في واد والآخر في واد؟

رديف مصطفى: مساء الخير سيدي.

انتهاكات ممنهجة وواسعة في سوريا

عبد القادر عياض: مساء النور.

رديف مصطفى: تحياتي لك وللمشاهدين الكرام ولضيوفك، في الحقيقة التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية هو تقرير حكومي يعبر عن وجهة نظر الحكومة الأميركية، أميركا من الدول السبابة التي تصدر هذا التقرير منذ 38 عاما تماما، يبني هذا التقرير حسب الخارجية الأميركية على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وهو استعراض شامل عالمي. فيما يخص الوصف أنا أتفق في كثير ممن ورد في التقرير هناك انتهاكات ممنهجة واسعة النطاق برزت وبلغت درجتها القسوى والذروة في استخدام الكيماوي وصواريخ سكود والبراميل المتفجرة، هناك يعني ممارسة ممنهجة للتعذيب المفضي إلى الموت في السجون وأقبيية المخابرات السورية، حتى هناك سياسة تهجير ممنهجة، الحصار والتجويع هو نوع من الجرائم ضد الإنسانية ولكن يعني دعني أقول هناك ملاحظات مبدئية على هذا التقرير.

عبد القادر عياض: تفضل.

رديف مصطفى: ذكر التقرير.. تحدث عن موضوع المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، نحن هنا نتساءل بما أن الخارجية الأميركية هي جهة حكومية وهي تتحدث عن أن نظام الأسد يعني هو ارتكب فظائع في عام 2013 ربما هي الملف الأكثر قتامة في تقرير الولايات المتحدة الأميركية لهذا العام هو ملف النظام السوري، يا ترى ماذا فعلت الولايات المتحدة الأميركية بالفعل من أجل أن لا نترك مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية بالإفلات من العقاب؟ وبالتالي نحن نحتاج إلى يعني إلى اقتران الأقوال بالأفعال، لا يجوز أن يُترك هكذا مجرمين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية وجرائم

حرب واستخدموا الغازات الكيماوية وغاز السارين وحتى القنابل العنقودية بأن يمروا، يعني أن يستمروا في سدة السلطة وبالتالي أزمة الشعب السوري الإنسانية مستمرة، على الولايات المتحدة أن تجيب على هذا، من الناحية الأخرى التقرير يتحدث عن موضوع حرب أهلية مرة أخرى يعني هو يقلل من شأن الاستباحة الحاصلة، ما يحدث في سوريا هو ربما تحولت مؤخرا نتيجة صمت المجتمع الدولي إلى بعض أشكال النزاع الأهلي لكن بالأساس هو ثورة تعبر عن مطالب محقة ومشروعة للشعب السوري.

عبد القادر عياض: أشكر.

رديف مصطفى: باتجاه القضاء على الاستبداد تبقى ملاحظة صغيرة أخيرة هو أن التقرير لم يشر إلى شركاء النظام السوري في القتل وبالتالي ربما هو يعني أتى ضعيفا من هذه الناحية، لم يشر إلى المشاركة الروسية والإيرانية ومشاركات بعض الجماعات الأخرى في النزاع الدائر في سوريا والمساهمة في قتل الشعب السوري.

عبد القادر عياض: أشكر من على الحدود التركية السورية المحامي والناشط الحقوقي السوري رديف مصطفى شكرا جزيلاً لك. معنا الآن من القاهرة أسامة خليل مدير مركز هشام مبارك للقانون، أسامة كيف وجدت هذا التقرير فيما يتعلق بالشأن المصري وما جاء فيه من وصف وتوصيفات؟

أسامة خليل: الحقيقة أن التقرير حوي أشياء كثيرة فيها أجزاء كبيرة من الصحة والأشياء الأخرى قد تكون على غير شيء من الصحة ولكن..

انتهاكات متعددة في مصر

عبد القادر عياض: مثلاً مثلاً.

أسامة خليل: يعني هناك بالفعل انتهاكات كثيرة في مصر منها انتهاكات حدثت بالقبض على جميع المتظاهرين أو الناشطاء مثل علاء عبد الفتاح واحمد دوما ومحمد عادل وأحمد ماهر، هناك قبض عشوائي يتم على جماعة الإخوان المسلمين بعد 6/30 وأحداث رابعة، وهناك أحداث كل يوم تظهر على جميع الصحف وجميع القنوات مثل أحداث القبض على الصحفيين ومنهم صحفيين من دول متعددة وداخل مصر وخارجها، هذه انتهاكات كثيرة بالفعل حدثت في مصر، انتهاكات حدثت من الحكومة المصرية بإصدار قوانين تعد أو تنظم التظاهر، فالانتهاكات التي حدثت كثيرة في مصر ولكن

بالفعل إذا أشار التقرير الأميركي إلى هذه الانتهاكات فكان يجب عليه أن يشير إلى كل هذه النقاط وان يشير بالفعل إلى ما تم انتهاكه من بعد ثورة 25 يناير حتى الآن وليس فقط أن يشير إلى جزء أو أجزاء معينة في التقرير.

عبد القادر عياض: هل لك أن توضح.

أسامة خليل: أوضح أن هناك انتهاكات حدثت في عهد محمد مرسي وانتهاكات حدثت في عهد حسني مبارك.

عبد القادر عياض: مثلا مثلا.

أسامة خليل: انتهاكات حدثت في عهده منها ما يحاكم عليها الآن محمد مرسي في قضية الاتحادية مثلا على سبيل المثال، هذه الانتهاكات حدثت لبعض النشطاء أو بعض الثوار الذين كانوا يطالبون محمد مرسي بالرحيل أو كانوا يحتفلون بثورة 25 يناير، هناك انتهاكات أخرى حدثت في مصر كثيرا مثل الانتهاكات التي تحدث كل يوم في القضاء المصري، انتهاكات تحدث داخل السجون المصرية، انتهاكات تحدث داخل تحقيقات تتم، ولأول مرة في تاريخ مصر أن تكون هناك انتهاكات..

عبد القادر عياض: أشكرك.

أسامة خليل: تحت أمرك.

عبد القادر عياض: أشكرك أسامة خليل مدير مركز هشام مبارك للقانون كنت معنا من القاهرة، دكتور غسان شبانة وبالتالي عندما نشاهد ما جاء في هذا التقرير بالنسبة للخارجية الأميركية وسلوك الإدارة الأميركية ما الجدوى من هكذا تقارير؟

غسان شبانة: حقيقة يعني هذا هو السؤال الأهم في كل هذه الحلقة، ما جدوى مثل هذه التقارير؟ والجواب هو لا جدوى على الإطلاق لمثل هذه التقارير هذه المرحلة لأن الولايات المتحدة الأميركية تعتمد ازدواجية المعايير في جميع الأمور التي هي تنفذ وفي جميع الأمور التي هي تقرر، وأنت نفسك قلت بأنه في فنزويلا أو في أوكرانيا أو في إسرائيل أو مع دول أخرى كثيرة نرى بأن هناك تقارير ونرى بأن هناك أفعال، حتى هذه اللحظة في العالم العربي الولايات المتحدة الأميركية لم تتعامل مع العالم العربي على أنه عالم يستحق حقوق إنسان حقيقية، يستحق نقل للديمقراطية الحقيقية يستحق دعم ونقل إلى الديمقراطية وبناء الطبقة الوسطى بصورة حقيقية، أيضا يستحق بأن يبنى هناك داخله مجتمع مدني يكون هو القائم ويكون هو الحاضن إلى هذه

الديمقراطية وإلى حقوق الإنسان، إذن نرى بأن الولايات المتحدة الأميركية حينما تتعامل هي فقط روتين وأنا حينما قلت في البداية بأن..

عبد القادر عياض: طيب.

غسان شبانة: إيران أصبحت لديها حقوق إنسان..

عبد القادر عياض: أشكرك، أشكرك دكتور غسان فقط لأن الوقت يداهنا وامنح بعض الوقت لضيبي عفوا من واشنطن الدكتور ديفد بولوك، ألا تعتقد بأن على الإدارة الأميركية أن تغير سلوكها حتى يصبح من حقها أن تكون منصة أخلاقية لبقية دول العالم، في أقل من دقيقة لو سمحت؟

ديفد بولوك: أنا اعتقد أنه الجدير بالذكر هذه الحقيقة المهمة أميركا هي التي تساعد اللاجئين السوريين والضحايا السوريين بشكل أكبر من كل دولة في العالم، وليست هناك مسؤولية أميركية لهذه المساعدة ولكنها تساعدهم لان التصرف الأميركي في العلاقات الخارجية يعكس الأخلاق والقيم الأميركية من قبل القيم الإنسانية ومن قبل التقدم الديمقراطي في كل العالم..

عبد القادر عياض: أشكرك سيد بولوك.

ديفد بولوك: بما فيه العالم العربي.

عبد القادر عياض: أشكرك ديفد بولوك المسؤول السابق في الخارجية الأميركية وكبير الباحثين في معهد واشنطن، وكذلك أشكر ضيفي الدكتور غسان شبانه رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة ماريمونت الأميركية إلى اللقاء بإذن الله.